

جاذبية بيداغوجيا التعليم العالي الغربي
وأثرها على الدراسات القرآنية
من خلال أنموذجين

أ.د. عبدالرازاق بن إسماعيل هرماس

السيرة الذاتية

الاسم: عبدالرزاق بن إسماعيل هرماس.

مكان الميلاد و تاريخه: ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٠ هـ - ١١ / ٦ / ١٩٦٠ م، تارودانت، المغرب.

المؤهل العلمي: دكتوراه.

مكان الحصول عليه و تاريخه: جامعة محمد الخامس الرباط ١٩٩٥ م.

الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي.

التخصص العلمي العام: الدراسات القرآنية.

التخصص العلمي الدقيق: تاريخ التفسير ومناهجه.

العمل الحالي: التدريس بقسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة ابن زهر - المغرب.

الإنتاج العلمي:

* الكتب:

١ - مقدمة أحكام القرآن لابن العربي التي فقد سائرها من طبعات الكتاب، قراءة وتعليق.

* البحوث:

١ - لمحات عن المدونات الأولى في التفسير خلال القرن الأول الهجري ، مجلة الشريعة الكويت.

٢ - التأليف في التفسير عند المحدثين ، مجلة جامعة الإمام ، العدد ٢٦ .

٣ - مدرسة التفسير بالمدينة المنورة خلال القرن الأول للهجرة ، مجلة الدارة ، الرياض ، العدد ١ / ٢٣ .

٤ - المذهبية الفقهية وأثرها في تفسير آيات الأحكام ، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد ٤٧ .

٥ - علم التفسير في كتابات المستشرقين ، مجلة جامعة أم القرى ، العدد ٢٥ المجلد ١٥ .

* المشاركة في المؤتمرات والندوات:

١ - التقليد لأهل الكلام وأثره في التأويل المعاصر للمصطلح القرآني ، ندوة المصطلح القرآني .

٢ - الجهل بالعلم الشرعي وأثره في نشوء ظاهرة التكفير، مؤتمر ظاهرة التكفير، ١٤٢٢هـ.

٣ - دعوى فهم القرآن في ضوء مناهج العلوم الإنسانية، مؤتمر تطوير الدراسات القرآنية الأولى.

العنوان: قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير المغرب.

* **الهاتف:** ٠٠٢١٢٦٦٦٥١٥٠٣ ٠٠٩٧١٥٠٧٢٤٩٧١٧ أبوظبي :

* **الإيميل:** taroudant@gmail.com

ملخص البحث

أدت محاولات تطوير التدريس في الوسط الجامعي إلى ميل متزايد للاستفادة من (بيداوجيا التعليم العالي الغربي) بما أصبحت معه عدد من الجامعات العربية تصاهي عدداً من مثيلاتها الغربية، ليس فقط في مجال إنشاء مركبات أو مدن جامعية... بل حتى في طرق وضع مساقات التدريس، وصياغة المخرجات التعليمية المستهدفة، وطرق تقويمها ضماناً للجودة.

وخلال العقدين الأخيرين تزايد الانبهار بتلك البيداوجيا ، وظهرت محاولات متفرقة لا قتباس تجربتها في مجال دراسة (الدين)، لتزيلها ضمن مساقات الدراسات الإسلامية التي منها القرآن ، وذلك دون مراعاة الإطار المفاهيمي - الفلسفية للدراسات القرآنية بالغرب ، إذ الدراسات القرآنية في التصور الإسلامي تعتبر أولاً عبادة من العبادات ، ومن ثم يجب أن يتم تقويم مخرجاتها التعليمية - من جهة الأداء الفعلي المتوقع والمطلوب من الطالب بعد انتهاء دراسته - من جهتين :

* جهة المكتسب العلمي ، أي: تمثل هدي القرآن في حياة الطالب الخاصة وال العامة ، تبعاً لما يقتضيه توجيه القرآن نفسه في قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ (سورة الفتح: ٢٨) - ف(الهدي) - في الآية - هو العلم الصحيح و(دين الحق) هو العمل الصالح ، والدراسة القرآنية التي لا تجمع بين هذا العلم وذاك العمل في مخرجاتها فهي محض ضياع للجهد ، بل هي ضياع في الدنيا والآخرة معاً.

* جهة المكتسب العلمي ، وأول شيء فيه القدرة الإسهام الإيجابي في

تطوير البحث في مختلف فروع الدراسات القرآنية بعد اكتساب مهاراته التي يتطلبها العصر.

والأنموذج الغربي في الدراسات القرآنية لا يحقق ما تقدم؛ لأسباب كثيرة، يهمنا منها هنا اثنان:

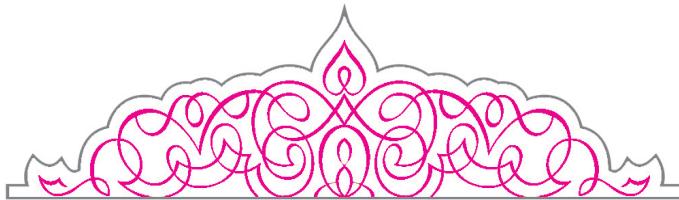
١ - فصل الدراسات القرآنية هناك عن أي مكتسب عملي؛ لأنها تتأسس على تصور علماني أو لائكي.

٢ - النظر إليها باعتبارها جزءاً من دراسة تاريخ أديان البشر، ومن ثم اعتبار القرآن مساوياً للتوراة والأنجيل وكتب الهندوس والسيخ وغير ذلك.

ثم إن استنساخ الأنماذج الغربية في مساقات تدريس القرآن لم يقتصر على ما تقدم، بل استنسخت معه أيضاً المساقات الموازية، كتدريس اللغات القديمة مثل: اللاتينية وتدرис الأديان...، ثم لأجل إيجاد جسور مع هذا الأنماذج أثقل الطالب بمساقات أخرى في اللغات الأجنبية المختلفة تدرس له بطريق لا تحصل من ورائها فائدة. والتجربتان اللتان عرض لهما هذا البحث متفاوتتان في الاقتباس من التجربة الغربية؛ لاعتبارين رئيسيين:

- اختلاف البيئة التي احتضنت كل تجربة والمخرجات التي ترجوها.

- اختلاف قدرة المشرفين في كل تجربة على استيعاب الإطار المفاهيمي لتدريس الدين في الجامعة الغربية (العلمانية) اليوم.



مقدمة

الحمد لله الذي جعل طلب العلم الشرعي قربة وعبادة، وأودع أصول ذلك العلم في آيات القرآن ثم فاضل بين الناس على مقدار إدراكمهم له، حتى قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي معتبراً عن ذلك المعنى في مقدمة الرسالة: «فكل ما أنزل الله في كتابه - جل ثناؤه - رحمة وحجة علمه من علمه وجهله من جهله، لا يعلم من جهله ولا يجهل من علمه...؛ وإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصّا واستدلاً، ووفقاً للقول والعمل بما علم منه، نورت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع الإمامة».

أما بعد، فإن فهم آيات القرآن واستنباط ما فيها من العلم الشرعي ظل ديدن أئمة وعلماء هذه الأمة منذ إكرام الله لها بأن خصها ببعثة محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم، وقد ظل أهل العلم طبقة بعد طبقة يتنافسون في فهم تلك الآيات، ويبذعون المناهج والوسائل التي تقرب تلك الغاية، ثم التفتوا إلى التأليف فيما يصد عن الوصول إليها من مناهج ذات خلفية مذهبية أو عقديّة منحرفة، نصحاً الله ولكتابه ولرسوله.

وفي عصرنا الراهن برزت في زوايا مختلفة من العالم العربي



أصوات تنسب نفسها إلى «الحداثة» أو إلى «التجديد ونبذ الجمود» تنادي بتغيير برامج التعليم العالي الشرعي - ومنها الدراسات القرآنية - وذلك من ثلاثة جوانب رئيسة:

أ - جانب الأهداف.

ب - جانب المضامين.

ج - جانب المناهج.

ولا تخفي هذه الأصوات أن الأنماذج الأمثل التي تراه بدليلاً يحتذى هو «الأنماذج الغربية»، أي: انتقال آخر «البرامج التعليمية الجامعية الغربية» في مجال تدريس «الدين» على اعتبار أن الدراسات العليا لعلوم الشريعة يجب أن تساير دراسة اللاهوت، كما أن فهم وتفسير القرآن يجب أن يستفيد من المناهج الغربية لفهم التوراة والأناجيل... وذلك دون اعتبار للبيئة التي نمت فيها هذه البرامج التعليمية المنتحلاً.

وهذه الدراسة عن موضوع:

«جاذبية بيداغوجيا التعليم العالي الغربي وأثرها على الدراسات القرآنية العليا من خلال أنماذجين»

ستسعى بإذن الله لعرض أولى المحاولات لنقل الدراسات الشرعية العليا بالعالم العربي إلى ميدان التجارب الحداثية، ثم تنتقل بعد ذلك إلى استعراض الدعامات النظرية (أو الفلسفية) التي تتأسس عليها هذه «المحاولات»، لتخلص بعد ذلك إلى تقديم الأنماذجين اللذين اهتمت بهما.

أما الدافع الذي حفزني لاختيار هذا الموضوع، فهو ندرة الاهتمام به مع أنه «واقع لا يرتفع» - تبعاً للمصطلح الفقهي - والدراسات السابقة التي قد يكون لها ارتباط به جد محدودة، ولم أجد في حدود ما وقفت عليه سوى أعمال مؤتمر نظمته مؤسسة الملك عبدالعزيز بالدار البيضاء ومؤسسة كونراد ادناور الألمانية يومي ٥ و٦ ديسمبر ٢٠٠٣، في موضوع «كيف يدرس الدين اليوم؟» وأكثر ما قدم للمؤتمر من دراسات بالعربية أو الفرنسية اهتم بتدرис العلوم الشرعية في مرحلة ما قبل الجامعة، وقد نشرت تلك الأعمال سنة ٢٠٠٤.

أما عن الخطة التي درجت عليها في تحرير الموضوع، فقد قسمت الدراسة إلى فصلين يسبقهما مبحث تمهدى كالتالي :

المبحث التمهيدي: طلائع جاذبية البيداغوجيا الغربية في مجال التدرис الجامعي للعلم الشرعي بالعالم العربي.

المطلب الأول: التجارب الأولى لإخضاع تدرис العلم الشرعي للمناهج الغربية في تدرис الدين.

المطلب الثاني: الدعامات النظرية (الفلسفية) لهذه التجارب.

الفصل الأول: تجربتان في تنزيل الهندسة البيداغوجية الغربية في البرامج التعليمية للدراسات القرآنية العليا :

المبحث الأول: قضايا في المصطلحات.

المطلب الأول: مصطلح الهندسة البيداغوجية الجامعية.

المطلب الثاني: مكانة الدراسة القرآنية في هذه الهندسة الغربية.



المبحث الأول: «جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية» في فرجينيا وثنائية استيعاب وتجاوز المنهجية «التقليدية» في الدراسات القرآنية :

المطلب الأول: الأساس النظري للتجربة.

المطلب الثاني: تكوينات الجامعة كما حددها دليلها.

المطلب الثالث: نصيب الدرس القرآني من الواقع الدراسي.

المطلب الرابع: محتوى المقرر المعتمد من خلال دليل الجامعة.

المبحث الثاني: تطوير البرامج التعليمية ومناهج التدريس بمؤسسة «دار الحديث الحسنية» بالرباط وأثر ذلك على الدراسات القرآنية.

المطلب الأول: إزالة التنظيم الجديد للدراسة بالمؤسسة.

المطلب الثاني: مسار إعادة التنظيم بمهندسة بيداغوجية أمريكية.

المطلب الثالث: التخصصات المفتوحة بالمؤسسة بعد إعادة تنظيمها .

المطلب الرابع: نظام الاعتماد الأكاديمي ونصيب الدراسات القرآنية من الواقع الدراسي.

الفصل الثاني: تقويم الاستفادة من بيداغوجيا التعليم الجامعي الغربي في مجال الدراسات القرآنية من خلال الأنماذجين :

أولاً - من جهة وضوح أهداف التكوين في الأنماذجين أو اضطرابها.

ثانياً - من جهة تمثل بيداغوجيا التعليم الجامعي الغربي.

ثالثاً - تدريس اللغات بين التعليم والتقليل.

رابعاً - حدود الحاجة إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية.

أما المنهج الذي درجت عليه في البحث فمن ناحية تسلسل المادة قسمته إلى مباحث ومطالب، ومن جهة الدراسة سلكت المنهج المقارن بين تجربة غربة المولد والنشأة (في فرجينيا)، وتجربة عربية المولد غريبة الميل (في الرباط)، وبالنسبة للإحالات فقد اخترت أن أوثقتها بذكر معطيات النشر كاملة عند أول إحالة حتى أستغني عن فهرس المصادر والمراجع آخر البحث.

وجدير بالذكر أن الجامعة الأمريكية التي أصبح لها بريق خاص يجذب بعض الأنظار جمعت الدراسات المهمة بجميع الأديان في قسم واحد بكليات الآداب والفنون أو الآداب والعلوم... على حسب نظام كل جامعة، تحت اسم «الدين Religion» - بصيغة المفرد - سواء تعلق الأمر بال المسيحية وطوائفها المختلفة أو باليهودية أو بالبوذية أو بالإسلام... تماماً كما تصنع في اللغات، حيث نجد قسم «ديداكتيك اللغة» فيها يجمع الإنجليزية والفرنسية والاسبانية ولغة الهنود الحمر... وكل تخصص له أهله مع مراعاة ما تقتضيه الاستفادة المشتركة من نفس المناهج والبرامج داخل القسم الواحد، وهذا يفسر لنا التأثير الكبير للدراسات القرآنية هناك بكل جديد يطرأ في مجال دراسة التوراة والأناجيل.

وختاماً : أسأل الله المدبر الحكيم أن يبرم للدراسات القرآنية المعاصرة إبرام رشد يصونها من أن تكون محلًا للتجارب المتأثرة بتصورات الملل الذين تتجارى بهم الآراء، فتتجنح بهم تارة إلى ما يقربهم من الرهبانية وتارة أخرى إلى الإلحاد، نسأل الله السلامة كما نسأله سبحانه الإرشاد إلى سبيل معرفة الهدى الذي أنزله في قرآنـه.



المبحث التمهيدي

طلاع جاذبية البيداغوجيا الغربية

في مجال التدريس الجامعي

للعلوم الشرعية بالعالم العربي

تدريس التخصصات المرتبطة بـ«الدين» بالغرب يكون في نوعين من المؤسسات:

الأولى: «جامعات خاضعة لنظام الاعتماد الأكاديمي» الذي ترعاها الدولة العلمانية أو الالائكتي.

الثانية: «معاهد» تابعة لمختلف الطوائف الدينية التي لها أنظمة خاصة.

وإذا كانت هذه المعاهد اللاهوتية غالباً متخصصة في مذهب معين تبعاً للطوائف التي أسستها ، فإن نظام الجامعات الحديثة الخاضعة لنظام الاعتماد اقتضى توظين الأقسام الجامعية لتدريس «الدين» في «كليات الآداب والعلوم الإنسانية والفنون»؛ وإذا تعلق الأمر بالإسلام



غالباً ما يكون ذلك ابتداء من مرحلة الماجستير دون البكالوريوس (الإجازة أو الليسانس)..

المطلب الأول: التجارب الأولى لإخضاع تدريس العلم الشرعي للمناهج الغربية في تدريس الدين:

اتجهت هذه التجارب إلى الاقتباس من برامج الجامعات الخاضعة لنظام الاعتماد الأكاديمي، وقد كان هذا الاقتباس منصبًا على أمور أهمها:

أ - الأهداف المتواخدة من تدريس الدين.

ب - تقييد الوعاء الزمني للمواد المرتبطة بالدين في ساعات محدودة.

ت - إعطاء الأولوية لتدريس العلوم الاجتماعية والفلسفة في أفق إحلال مناهجها البحثية مكان مناهج دراسة العلوم الشرعية حتى يتسعى نزع طابع «القداسة» عن هذه العلوم، أي: أن الغاية من هذه المناهج محاولة نفي ربانية أصل هذه العلوم وقطع علاقتها بالوحى السماوي الذي أكرم الله به البشر.

ث - تخصيص قسم وافر من الزمن الدراسي الجامعي للغات الغربية الحية والميتة على السواء.

وأولى التجارب في العالم العربي التي سعت لاقتقاء أثر المناهج الغربية في تدريس الدين كانت في النجف بالعراق، حين ظهرت «كلية الفقه» التي خرجت الفوج الأول من طلبة البكالوريوس عام ١٣٨٢هـ.

كان نظام «الحوزة» منذ نشأته ضمن المؤسسة التعليمية الشيعية وريثاً لل الفكر الاعتزالي بعد انقراض أصحابه، وكان تقارب المقالات الكلامية بين المعتزلة والشيعة باباً ولجت منه «الحوزة» إلى ما سبقتها إليه القدرة من انتحال التراث الفلسفى للملل والنحل بحثاً عن وسائل الاستدلال على المسائل العقدية التي انفرد بها ، ومن هنا جاء اهتمام الحوزات الشيعية على مدار قرون بتعليم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام الاعتزالي أكثر من اهتمامها بتدریيس «كتاب الكافي» للكليني ...

وحين ظهرت كلية الفقه بالنجف باعتبارها مؤسسة عليا حرصت على توسيع مجالات الاستفادة من الفلسفات المعاصرة ، فلم تجد إلا ذلك التراث العقلي الأوروبي الذي اقتبست منه ما استطاعت إليه سبيلاً ، وكانت العناية به وسيلة للبحث عن أدوات للدفاع عن مقالات الشيعة بخصوص مسائل الاعتقاد والعمل التي شذ بها هؤلاء ، ومن هنا فسح المجال واسعاً في كلية النجف لأجل الاهتمام بهذا التراث تدریيساً وتألیفاً^(١).

(١) للوقوف على هذه التجربة انظر: عبدالجبار الرفاعي(القمي) تحدث التعليم الديني في الحوزة العلمية وانبات السؤال اللاهوتي الجديد، ضمن أعمال ندوة «كيف يدرس الدين» ص ٤٠ وما بعدها ، منشورات مؤسسة الملك عبدالعزيز بالدار البيضاء ، طبعة ٢٠٠٤م؛ ولعل من آثار هذا التوجه في الدراسات القرآنية عند الرافضة المعاصرين سلسلة الدراسات القرآنية التي يصدرها «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي» من بيروت ويدعو فيها إلى «فتح باب التأسيس المنهجي للتفسير والاستفادة من جميع المحاولات بما فيها الغربية»، وانظر في الموضوع: محمد مصطفوي، أساسيات المنهج والخطاب في درس القرآن وتفسيره، العدد ١٢ من السلسلة الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٩م).



ويضاف إلى التجربة السابقة في العراق أخرى متأخرة عنها في تونس، فعندما تولى محمد الشرفي وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٤ حرص على تغيير برامج الدراسة بجامعة الزيتونة (التي تحولت إلى معهدين: المعهد العالي لأصول الدين والمعهد العالي للحضارة)، وذلك بالتضييق على العلوم الشرعية من قرآن وحديث وفقه من جهتين، الأولى: جهة الوعاء الدراسي الجامعي المحدود، والثانية: بفرض تدريس مواد تفرغ هذه العلوم من محتواها العلمي.

لم تكتف هذه التجربة الثانية باقتباس مقررات دراسية غربية، بل أتبعت ذلك بفرض تصور «نظري أو فلسي» يجب أن يبني عليه فهم القرآن وما تعلق به من العلوم الشرعية؛ وفي ذلك يقرر د. المنصف بن عبدالجليل - من كلية الآداب جامعة سوسة - أحد منظري هذا التوجه والمشرفين عليه ما يلي :

أ - أن تدريس القرآن والإسلام يجب أن يوجه لغاية تمثل المتغيرات المعرفية التي جاءت بها فلسفة الحداثة.

ب - أن الغاية من هذا التدريس يجب أن تخدم مسألة إيجاد جسور بين العلوم الشرعية وهذه الفلسفة، وذلك عن طريق ثلاثة أمور رئيسة يجب على الدارس اعتقادها وهي :

١ - أن الحقائق المعرفية والأخلاقية - أي: الإيمان والأحكام الشرعية العملية - لا يمكن أن يستأثر الدين بتحديدها، بل تؤخذ من خارجه أيضاً.

٢ - أن عقيدة البعث والجزاء لا اعتبار لها من المنظور التاريخي الذي يوجب الحرص على تنمية حرية الإنسان في الوجود...، وهذا يقتضي تراجع الأحكام الشرعية خاصة كانت أو عامة عن الدور الذي تقوم به في حياة المسلمين.

٣ - اعتباراً لكون جميع الأديان مطالبة بذلك ، فالإسلام مدعو تبعاً لذلك إلى الانفتاح تجاهها جميعاً سواء أكانت ذات أصل سماوي أم لا ، عن طريق الحوار النقيدي^(١) .

المطلب الثاني : الدعامات النظرية (الفلسفية) لهذه التجارب :

بالنسبة للتجربة الأولى في كلية الفقه بالنجف فلا نجاد لها أساساً نظرية سوى البحث في التراث الفلسفي الغربي ، الحديث عن دعامات «عقلية» تساعد في الترويج للاعتقادات (الخرافية) الشيعية في عصرنا الراهن الذي ابتلي فيه الكثيرون برفع العقل إلى درجة التقديس ، فهذه التجربة كانت مثل صنيع متأخرة القدرة لما انحلوا مقدمات المنطق الصوري والجدل السوفسطائي في التراث الفلسفي للممل القديمة ، واستغلوا في نصرة ما شذوا به من آراء مذهبية.

أما بالنسبة للتجربة الثانية في تونس فقد توافر لها منظرون تونسيون نقلوا التجربة الغربية في دراسة نصوص الدين بكاملها ، أي : نقل الهندسة البيداغوجية ونقل الدعامات النظرية التي تأسس عليها ، والتي

(١) انظر: المنصف ، ابن عبدالجليل ، التعليم الديني بجامعة الزيتونة حاضراً ، أعمال ندوة كيف ندرس الدين ص ٩ - ١٠ ، مرجع سابق.



لا تعدو كونها مبادئ فلسفية هي في الأصل خلاصة ما وصلت إليها الفلسفات الغربية المادية بخصوص موقفها من الأديان، أو إن شئنا قلنا : «موقفها من اللاهوت الغربي»، وهذه الدعامات تتشكل من أربعة أمور هي :

أولاً : اعتبار الإسلام «ظاهرة دينية»، أي شأنًا اجتماعيًّا، مثلها مثل سائر الظواهر التي تعرفها الحياة الإنسانية، والغرض من هذه الدعوى: نفي صفة القدسية عن الوحي بإضفاء الصبغة التاريخية عليه ورده إلى الإنسان نفسه باعتباره هو المتحكم في تأويله قدیماً وحديثاً^(١).

ثانياً : اعتبار القرآن والوحي عموماً حلقة في سلسلة حلقات شكلت جميع الديانات التي يعتقد بها البشر، والقرآن تبعاً لذلك فضاء خارج اللغة التي يتعامل بها الناس، ومن هنا جاءت «دعوى» أن كل مخاطب له أن يفهمه بالطريقة التي يريد من غير رجوع إلى دلالة اللغة العربية، و«دعوى» أن معاني ألفاظ القرآن «مطلقة» لا يحكمها منطق اللسان الذي نزل به ودلاته على المعاني^(٢).

(١) ومنطلق ذلك الدعوة: تطبيق الدراسة النقدية المؤسسة على العلوم الاجتماعية والإنسانية على «النص» القرآني، انظر ذلك: هدى رزق، تدريس الظاهرة الدينية، أعمال مؤتمر كيف يدرس الدين، ص ١٠١، مرجع سابق.

(٢) هذه الدعوى الأخيرة إن صحت على التراث الديني لأهل الكتاب؛ لأن التوراة والأنجيل فضلاً عما طالها بأيدي الناس نقلت من لغتها الأصلية إلى شتى اللغات كالآرامية واللاتينية والرومانية والسريانية والأكادية... إلى اللغات الأوربية الحديثة مما قطع صلتها بالمعاني التي نزلت بها، ومن هنا القول اللاهوتي بأن معانيها لا يحكمها منطق اللسان، لكن القرآن على خلافها، صانه الله تعالى من ذلك كله، لما هيأ أسباب حفظه كما بلغه رسوله صلى الله عليه وسلم.

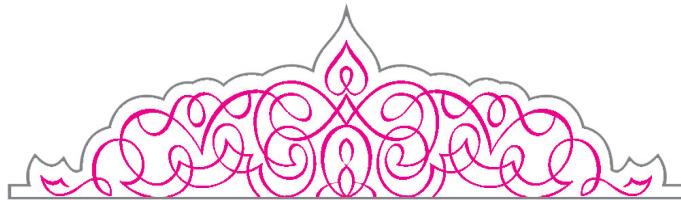
ثالثاً: التمييز بين «النص القرآني» وبين ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في بيانه، فالنص القرآني هو «الإسلام المعياري»، أما السنة النبوية فهي «الإسلام التاريخي»، ويشمل هذا «الإسلام التاريخي» تفسيره صلى الله عليه وسلم وكلام كل من جاء بعده في القرآن... فهو جهد بشري غير ملزم للأجيال اللاحقة^(١).

رابعاً: أن القرآن يلتجأ إلى الرموز لكي يضفي معاني على الوجود، وهذه الرموز هي التي تشد الناس إليه كما هو الحال في حديثه عن عقيدة المعاد... وهذه الرؤية الرمزية لم تعد مقبولة من الفكر المعاصر، الشيء الذي يحوج إلى استفاق رؤية جديدة تمنح للإنسان حرية أكبر في الاعتقاد^(٢).

هذا وإن التأمل في هذه الدعامات الأربع يوقف المتأمل على حقيقة هذا التوجه في فهم الوحي، وهو توجه يستهدف الانطلاق من الوحي نفسه لغرض إفراغه من محتواه عن طريق التوسل إلى ذلك بهذه التصورات الغربية المبنية على فهم مادي لـ«الاهوت» أصله سماوي، لكن أبيدي البشر عبشت به فأفسدته.

(١) أبرز من روح لهذه الدعوى د. فضل الرحمن ت ١٩٨٨م في : الإسلام والحداثة: تغيير لتقليد فكري - بالإنجليزية - منشورات جامعة شيكاغو.

(٢) انظر تفصيل هذه الدعامات عند: المنصف بن عبدالجليل، التعليم الديني بجامعة الزيتونة، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٤.

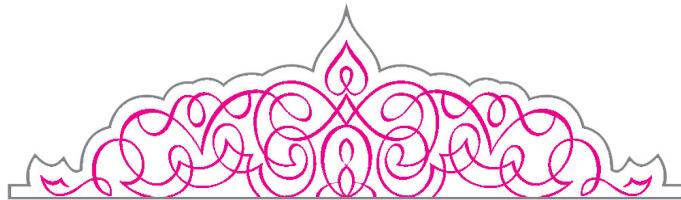


الفصل الأول

تجربتان في تنزيل الهندسة البيداغوجية الغربية في البرامج التعليمية للدراسات القرآنية

التجربتان اللتان سيتم عرضهما في هذا الفصل لم تأخذا من طرق تدريس الأديان بالغرب سوى «الهندسة البيداغوجية» بعد فصلها عن الأسس النظرية (الفلسفية) التي قامت عليها، واقتضى ذلك أن هذا الأخذ كان بطريقة آلية منقطعة عن السياق الذي تطور فيه التخصص في تلك الجامعات.

وقبل التعرض لتجربة تنزيل الهندسة البيداغوجية الغربية في تجربة «جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية» ثم تجربة «مؤسسة دار الحديث الحسنية»، يكون من الأنسب تحرير الكلام في بعض قضايا المصطلح المتصلة بهذا الفصل.



المبحث الأول

قضايا في المصطلحات

أدت التطورات المعاصرة في نظم التعليم الجامعي خلال السنين الأخيرة في اتجاه تحقيق ثلاثة أهداف:

- ١ - الفعالية، وتعني الاستفادة القصوى من الإمكانيات الموجودة.
- ٢ - الإبداع، الذي يعني الإسهام في تطور التدريب والبحث العلمي في الجامعة.
- ٣ - تعدد طرق التعليم، وسهولة الانتقال فيما بينها.

وللجمع بين تلك الأهداف يجب استحضار تصور متكامل للأغراض المستقبلية لتدريس كل تخصص على حدة، بناء على معطيات علمية يتم الاعتماد عليها واستثمارها عن طريق ما اصطلاح عليه حديثاً بـ«الهندسة البيداغوجية».

المطلب الأول: مصطلح الهندسة البيداغوجية الجامعية:

«الهندسة البيداغوجية» مصطلح حديث استعير من مجال «الإنشاءات والبناء» لينقل إلى مجال إعداد «خطط» لما يجب أن يكون عليه التكوين والتدريب والبحث العلمي بالجامعة الحديثة، وتنبني هذه البيداغوجيا

على تصور الأهداف المرجو بلوغها في كل تخصص جامعي، مع ربط ذلك بحاجيات طالب التخصص، اعتباراً للأعمال التي عقدها حين قرر اللوّج إلى الدراسة الجامعية.

على أن إعداد هذه الخطط يمر بثلاث مراحل:

مرحلة التصور، أي: التنظير لما يجب أن يكون عليه حقل معرفي معين من بين حقول معرفية جامعية مختلفة أو متقاربة.

مرحلة الدراسة، وتعني: اقتراح طرق التدريس والإشراف الإداري والموارد المادية الضرورية...

مرحلة التنفيذ، وهي الأخيرة التي يستثمر فيها المسؤول عن هذه الهندسة قدراته الإبداعية في المجال البيداغوجي من أجل ضمان تكوين معين، يراعي ميول الطالب كما يراعي الوعاء الدراسي المقرر دون زيادة أو نقصان.

وفي جامعات أمريكا الشمالية يدخل ضمن هذه المراحل - أيضاً - إيجاد تصور للمركبات أو المدن الجامعية نفسها^(١).

والبيداغوجيا الجامعية تبعاً لما استقر عليه هذا المفهوم حديثاً بالغرب تعنى به:

(١) انظر: رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مونتريال بكندا مرفوعة في موقعها، (١٢/١) (٢٠١١م) عنوانها:

Architecture et mission pédagogique; regards sur le campus de l'Université de Montréal et de l'école des HEC à l'ère d'une société de la connaissance.



- ١ - الإطار العام (الهيكل) للنظام الجامعي ، وتقسيم تخصصاته إلى أسلاك أو مراحل ، تبعاً لنظام الشهادات المعتمد.
- ٢ - المعارف العلمية التي يلزم اكتسابها مسبقاً.
- ٣ - الوحدات الدراسية التي تتشكل من مادة أو مواد.
- ٤ - الغلاف الزمني الذي يجب استيفاؤه قبل الانتقال إلى التقويم.

وهذه المعطيات يتم ترتيبها تبعاً لنظام خاص ضمن ما يصطلح عليه بـ«دفتر الضوابط البيداغوجية» لغاية التقدم بها من أجل الحصول على الاعتماد، على أن من خصائص هذه البيداغوجيا دوام التطور والتغيير تبعاً لمستجدات ما يصطلح عليه بعلم «اقتصاد المعرفة»^(١).

المطلب الثاني: مكانة الدراسات القرآنية في النسخة العربية للهندسة البيداغوجية الغربية:

دراسة الدين في التجربة الجامعية الغربية (الخاضعة لنظام الاعتماد) تهتم بمحالات معرفية محددة ، يقسم عليها الغلاف الزمني للدراسة ، والدراسات القرآنية في الجامعة الغربية لا وجود لها سوى في مرحلة الدكتوراه عند من يرغب في الاهتمام بها.

لكن تجارب نقل هذه الهندسة البيداغوجية الغربية إلى مجال الدراسات الشرعية بالعالم العربي كانت مبشرة ، إذ أن أصحابها أنزلوا الدراسات القرآنية مكان دراسة «الكتاب المقدس» في البرامج الغربية ، فتعاملوا معه من نفس المنطلق ولنفس الأهداف وبنفس الرؤى

(١) انظر : OCDE;l'économie fondée sur le savoir;PARIS 1996.

المنهجية...، وذلك ضمن مجالات أربعة يهتم بها تدريس الدين في النسخة العربية، هي :

- مجال المعارف الدينية (الشرعية).
- مجال تاريخ الأديان.
- مجال العلوم الإنسانية وتاريخ الفكر الغربي.
- مجال اللغات.

وقد قدمت هذه المجالات على أنها تمثل البيداغوجيا الغربية لتدريس الدين^(١).

- ١ - ففي مجال المعارف الدينية نجد مادة القرآن ثم الحديث ثم الفقه ثم علم الكلام تشكل ربع المواد الدراسية، وفي الغالب يتم الاهتمام فيها بالجانب التاريخي ليكون ذلك تمهيداً للاهتمام بتاريخيتها أكثر من الاهتمام بالتكوين العلمي فيها.
- ٢ - وفي مجال تاريخ الأديان تأخذ المواد الدراسية قريباً من ربع الوعاء الزمني فتهتم الدراسة بـمجالين:
 - أ - «تاريخ الأديان»، ويهتم بتدريس ظهور وتطور الإسلام والمسيحية واليهودية وأديان الهند الكبرى... وعلاقتها بمجتمعاتها.
 - ب - «الأديان المقارنة» - وهذه تهدم حنيفة الإسلام من أساسها - إذ التدريس ينصب بإجمالى على موضوعات، مثل: ظاهرة

(١) انظر: تجربة جامعة الزيتونة عند المنصف بن عبد الجليل ص ١٤ وما بعدها مرجع سابق.



الوحي في هذه الأديان جمیعاً وتصورها للنبوة وعقيدة البعث والمعاد، وأصل خلق الإنسان... وتحاشى مباحث ، مثل: «علاقة القرآن بالكتب السماوية السابقة»...، والغرض إعادة تشكيل عقيدة الدارس وتصوراته لهذه الأديان وأنها متساوية لم يطرأ عليها تحريف ولا نسخ.

٣ - وفي مجال العلوم الإنسانية وتاريخ الفكر ، فالمواد الدراسية تأخذ ما يزيد قليلاً على الرابع ، والغرض منها أمران:

أ - أن يكتشف المتعلم تصور الفلسفة للمعرفة (غير الغيبية) فيكون ذلك مدخلاً لإضعاف أو هدم ما تبقى من عقيدة الإيمان بالغيب ، أو ما يصطلاح عليه في المفهوم الغربي بـ«التفكير اللاهوتي المؤسس على التقبل».

ب - إخضاع النصوص الدينية في الإسلام - بطريقة آلية - لسلطان العلوم الإنسانية في مجال الفهم ، فتعطل مختلف المناهج والأصول لتفسير النصوص وتعوض بمختلف المناهج الحداثية التي جربها الغرب في مجال فهم التوراة والأناجيل.

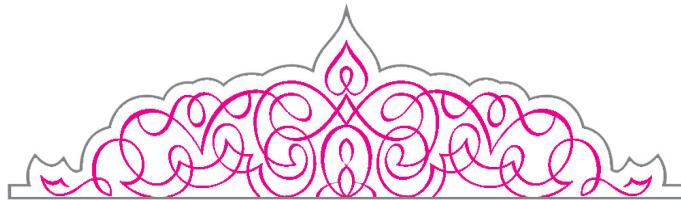
٤ - وفي مجال اللغات ، وهي قسمان تهتم الدراسة بـ:

أ - اللغات الحية ، مثل: الإنجليزية والفرنسية والألمانية... ورغم فائدتها فإن خططها يظهر في مزاحمتها بحكم كثرتها لمواد التخصص دون أن تؤدي وظيفة حقيقة ؛ لأن تدريسها بطريقة التلقين لا يمكن من الاستفادة العلمية منها.

ب - اللغات القديمة ، مثل اليونانية والسريانية والعبرية والأرمية

فتدریسها کما هو مثلاً في جامعة الزيتونة هدر للجهد وتقليل
فشل للغرب الذي قررها في مجال اللاهوت لسبب أن التوراة
والأناجيل نقلت بهذه اللغات أيضًا التي لا علاقة لها بتة
بالقرآن ولغته.

فيظهر من خلال هذا المطلب أن مكانة الدراسات القرآنية في هذه
الهندسة البيداخوجية محدودة جدًا ومتاحمة بشدة كغيرها من العلوم
الشرعية ، وحتى حين يتم إقرارها فيفرض إخضاعها لمختلف تجارب
التأويل التي خضعت لها التوراة والأناجيل في التجربة الغربية.



المبحث الثاني

«جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية»

في فرجينيا وثنائية استيعاب وتجاوز
المنهجية التقليدية للدراسات القرآنية

أعلن عن تأسيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية SISS عام ١٩٩٦ في هرندن بولاية فرجينيا (الولايات المتحدة الأمريكية) باعتبارها مؤسسة خاصة تخضع للقانون الأمريكي، وكان رئيسها هو د. طه جابر العلواني، وقد أصدرت تبعاً لذلك القانون «دليل الدراسات العليا» بالإنجليزية، ثم أصدرت نسخة منه بالعربية عام ١٩٩٧م ويشتمل الدليل المطبوع بالعربية في مائة وست صفحات: أهداف الجامعة وأهم سياسات وقواعد العمل فيها؛ ومستوى الدراسة فيها: الماجستير في تخصصين: الإمامة والدراسات الإسلامية، وقد تخرج الفوج الأول من طلبتها صيف ١٩٩٩، وضم خمسة عشر طالباً، ثمانية منهم في الدراسات الإسلامية وبسبعين في الإمامة (الوعظ)، وقد انتهت هذه التجربة عام ٢٠٠٢م بعد أحداث الولايات المتحدة وهجرة د. طه

العلواني نفسه للإقامة في القاهرة؛ وسيكون الدليل الصادر بالعربية هو مرجع الكلام في المطلب اللاحق.

المطلب الأول: الأساس النظري للتجربة

عرف دليل هذه الجامعة منهاجها بأنها «... تختزن أطروحة معرفية تعكس (أنموذجاً معرفياً) تحاول أن تستوعب وتحتاج ما هو قائم في العلوم الاجتماعية المعاصرة ذات الأصول الأوروبية والعلوم الإسلامية ذات المنهجية التقليدية»^(١).

لكن الدليل لا يقدم عن هذه الأطروحة المعرفية أكثر من «فرضيات» نظرية:

فينطلق من القول: «بأن العقل العلمي المعاصر قد يجد صعوبة بالغة في فهم هذا الارتباط بين علوم ذات طابع ديني قيمي، تدور حول نص ديني كذلك، وتستهدف في الغالب الوصول إلى أحكام قيمة، وعلوم ذات طابع اجتماعي وإنساني وضعى تعنى بدراسة الظواهر وتفسيرها دون تحديد تحديد أحكام قيمة مسبقة...»^(٢).

ثم انتقل الدليل لتقرير فرضية أخرى بالقول: «أدى تصنيف العلوم المعاصرة وتفريعها إلى تفتيت الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وتجزئة المعرفة وتمزيق الحقيقة بحيث لم يعد في الإمكان - والحال هذه - أن يتم الإلمام بأية قضية أو موضوع أو ظاهرة، وأصبحت الحقيقة أبعد

(١) دليل الدراسات العليا لجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية ص ١٤، النسخة العربية، مطبعة كرياتيك، مراكش ١٩٩٧م.

(٢) دليل الدراسات العليا ص ١٥.



منالاً على الرغم من أن هذه التجزئة جرى تكريسها تحت دعوى الوصول إلى الحقيقة والإمساك بها ، وجعل التخصص الدقيق يؤدي إلى معرفة دقيقة ، وعلى الرغم من صحة هذه المقوله في ظاهرها ، فالتخصص الدقيق قد يؤدي إلى معرفة دقيقة ، لكنها معرفة مبئورة عن أصولها وفروعها»^(١) .

ليخلص إلى فرضية ثالثة حين قرر أنه ينتظر من الطالب في هذه الجامعة أن يجمع بين أمرين :

الأول : الموسوعية التي يجعله يجمع العلوم الاجتماعية المعاصرة.

الأمر الثاني : القدرة على التخصص في مجال من مجالات العلوم الإسلامية ، على اعتبار أنه - بحسب الدليل - «باحث أكاديمي ينصب جل عمله المعرفي على التعامل مع البنية النظرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال رؤية نقدية ومقاربة ابستمولوجية تبدأ بالشك من أجل بناء اليقين ، وبالتفكيك من أجل إعادة التركيب»^(٢) .

وواضح أن هذا التصور النظري ليس أكثر من سلسلة من الفرضيات ...

فالعلوم الاجتماعية المعاصرة لا يحيط بها العصبة من المتخصصين المتفرجين لاتساعها وتشعبها و«انعدام نقطة الثبات المرجعية فيها»^(٣) .

بل كيف لأربعة عشر أستاذًا هم كل المتعاقدين مع هذه المؤسسة -

(١) دليل الدراسات العليا ص ١٧.

(٢) دليل الدراسات العليا ص ١٨.

(٣) الدليل نفسه ص ١٥ ... فكيف لطالب في مستوى الماجستير أن يبلغ ذلك؟

بحسب دليلها - ولا صلة لهم بالتخصص الأكاديمي في العلوم
الاجتماعية أن يستوعبواها ويتجاوزوها؟؟

أما بالنسبة للعلوم الإسلامية التي وصفت بأنها ذات «المنهجية التقليدية» فالأمر أعظم...، لقد أقام هذه العلوم أئمة وعلماء لا يأتي الإنسان على آثارهم عدًّا...، فكيف لطالب ماجستير، بل متخصص في فرع من العلوم الإسلامية أن يدعى استيعابه لذلك كله، ثم يعتقد أنه تجاوزه؟؟

المطلب الثاني : تكوينات الجامعة كما حددتها دليلها حين افتتحت الجامعة عام ١٩٩٦م ابتدأ بتكوينين :

- برنامج ماجستير في الآداب في العلوم الإسلامية^(١).
- ماجستير الإمامة (درجة مهنية) الغرض منها إعطاء تعليم قد يؤهل للعمل في وظيفة واعظ^(٢).

ويهمنا هنا التكوين الأول الذي يمنح شهادة الماجستير بعد إتمام سنة دراسية وإنجاز رسالة، وفيه ثلاثة تخصصات:

- ١ - العلوم الشرعية.
- ٢ - التاريخ.
- ٣ - العلوم السياسية.

والدراسة فيها تكون من خلال ثلاثة مساقات:

(١) انظر وصفه في: دليل الجامعة ص ٣٦ - ٥٨.

(٢) انظر وصفه في: دليل الجامعة ص ٥٩ - ٦٦.

أ - «مساقات محورية» تشتراك فيها جميع التخصصات الثلاثة، ويجب أن يستكمل الطالب أربعة منها، (في ثلات ساعات للواحدة)، وتشمل: نظرية المعرفة الإسلامية، منهجية مقارنة الأديان والحضارات، منهجية أصول الفقه، مناهج البحث العلمي...

ب - «المساقات الاختيارية» تشتراك فيها جميع التخصصات أعلاه، يستكمل الطالب اثنين منها، وتشمل: مقارنة الأديان، حركات الإصلاح والتجديد في التاريخ الإسلامي، النبوة والسياسة، العالم الإسلامي في النظام الدولي...

ت - «المساقات المتخصصة» - الثلاثة أعلاه - ويجب على الطالب في تخصص «العلوم الشرعية» أن يستكمل أربعة منها، وهي: علوم القرآن، حلقة منهجية في التعامل مع علوم القرآن، علوم السنة، حلقة منهجية في التعامل مع علوم السنة، أصول الفقه، العقيدة وعلم الكلام، التصوف الإسلامي، الفقه المقارن، قضايا فقهية معاصرة...

أما تخصصا «التاريخ»، و«العلوم السياسية» فلا توجد فيهما مساقات في علوم شرعية.

فيكون طالب الماجستير في الآداب في العلوم الإسلامية تخصص «العلوم الشرعية» تبعاً لذلك مطالبًا باستكمال أربعة مساقات محورية ومساقان اختياريان وأربعة مساقات تخصصية، أي : ما مجموعه عشرة مساقات (ثلاثين ساعة) حتى يتسعى له تقديم رسالة الماجستير.

و قبل ولوج الجامعة يجب على الطالب أن يثبت كفاءته في اللغتين العربية والإنجليزية كما يثبت حصوله على البكالوريوس (الإجازة)، وتبعاً لنظام الاعتماد الأكاديمي الأمريكي يكون تحصيل اللغة في مؤسسات خاصة، لذلك اشترط الدليل على المتقدمين من الطلبة غير الناطقين بالإنجليزية إثبات اجتياز اختبار TOEFL بدرجة لا تقل عن ٥٥٠ مع بعض الاستثناءات الخاصة^(١).

المطلب الثالث: نصيب الدرس القرآني من الواقع الدراسي:

برامج الدراسة في «جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية» بفرجينيا تمنح ثلاث تخصصات في مستوى الماجستير في العلوم الإسلامية، واحد منها هو تخصص «العلوم الشرعية» فقط تدرس فيه المواد المتعلقة بالعقيدة والقرآن والحديث والفقه...، والطالب مخير بين هذا التخصص وبين تخصصي «التاريخ» أو «العلوم السياسية» حسب رغبته، فيعفى من دراسة العلوم الشرعية إن اختار برنامج ماجستير الدراسات الإسلامية في التخصصين الآخرين، حيث لا يجد أمامه سوى مواد فكرية أو قانونية.

وإذا انطلقنا من هذا المعطى لاحتساب نصيب الدراسات القرآنية في تخصص العلوم الشرعية، فإن هذا طالب التخصص يختار بين أربعة من بين المساقات التالية:

- علوم القرآن.

(١) دليل الجامعة ص ٦٧ - ٦٨.



- حلقة منهجية في التعامل مع علوم القرآن.
- علوم السنة.
- حلقة منهجية في التعامل مع علوم السنة.
- أصول الفقه.
- العقيدة وعلم الكلام.
- التصوف الإسلامي.
- الفقه المقارن.
- قضايا فقهية معاصرة.
- علم الأخلاق، قراءات مختارة من النصوص الفقهية، مقاصد الشريعة، تاريخ التشريع الإسلامي^(١).

واعتباراً لذلك فإن البرنامج يعرض على الطالب ثلاثة عشر مساقاً دراسياً يختار من بينها أربعة، وما دام أن الدراسات القرآنية في التخصص تكون من مساقين: «علوم القرآن» و«حلقة منهجية في التعامل مع علوم القرآن» فلطالب التخصص أن يجعل نصف الوعاء الدراسي في القرآن، كما له أن يختار غير ذلك.

المطلب الرابع: محتوى المقرر المعتمد في دليل الجامعة:

سيتم اقتباس الوصف الكامل للمساقين المتعلقين بالقرآن أعلاه كما ورد في دليل الجامعة لإعطاء تصور كامل عن محتوى المقرر المعتمد:

(١) دليل الجامعة ص ٤٣ - ٤٩.

أولاً - مساق (علوم القرآن): «يتناول هذا المساق مفهوم الوحي وطبيعته، والوحي المحمدي بصفة خاصة وكيفية نزول القرآن، والحكمة من نزوله منجماً، ثم جمعه وإعادة ترتيبه توقيفيًّا بعيداً عن مناسبات النزول وأسبابه، ثم تدريس منهجية حفظ القرآن ونقله تواترًا من جيل إلى جيل، ثم يعرض لأهم العلوم التي تخصصت في القرآن الكريم ومدارسه ومناهجه، مع إجراء قراءات نموذجية تحليلية لنماذج من تفاسير مطبوعة ومتاحة، وتدرس كذلك موضوعات الإعجاز وغريب القرآن ومفرداته وفهرسته وتكتشيفه، ثم يعرض لأمثلة من تفاسير القرآن بلغات غير عربية فيما يعرف بترجمة معاني القرآن، ثم يخلص المساق إلى دراسة أثر البيئة والإنسان والثقافة في فهم القرآن ومن ثم في تفسيره وذلك في ضوء المبادئ الأساسية للرسالة الخاتمة وعالميتها وخصائص الخطاب القرآني، وكيف يخاطب العالمين على اختلاف الزمان والمكان مع نزوله بلغة معينة، وكذلك لا بد من العمل على الكشف عن الوحدة البنائية للقرآن ومنهجه في التعامل مع تراث الأمم السابقة ومنهجيته المعرفية، ونماذج لكيفية التعامل معه مصدرًا منشئًا للمعرفة بأنواعها»^(١).

ثانياً - مساق (حلقة في منهجية التعامل مع القرآن): «يتناول هذا المساق موقع القرآن من نظرية المعرفة الإسلامية ومصادرها باعتباره مصدرًا منشئًا، ثم يتناول طبيعة القرآن وما يحمله من رسالة عالمية خاتمة، محددًا خصائص العالمية والخاتمية وأثارها المعرفية والمنهجية في أساليب وطرائق ومناهج التعامل مع القرآن الكريم، ثم يعرض

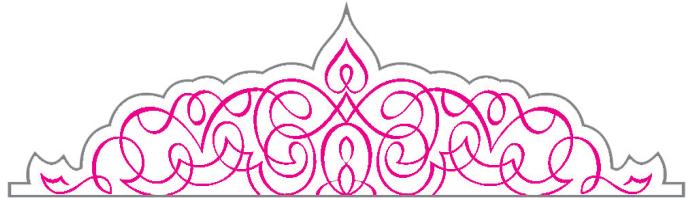
(١) دليل الجامعة ص ٤٣.

لكيفية الجمع بين القراءتين، قراءة القرآن في ضوء سنن الكون وقراءة الكون في ضوء هداية القرآن؛ وبعد ذلك يعرض للخصائص البنائية للقرآن الكريم وكيفية فهم وحدته البنائية ووحداته الداخلية، والعلاقة بين أجزائه وسوره وأياته، ومنهجية التعامل مع جزئياته في إطار الوحدة الكلية له، ثم يخلص إلى عرض أهم المحاولات المعاصرة لتطوير منهجية للتعامل مع القرآن باعتباره مصدراً منشأً للمعرفة الإنسانية ومصدراً للتشريع والأحكام وكتاب عبادة وخلافة، ويقدم بعد ذلك المنهج المقترن للتعامل مع القرآن^(١).

على أن الملحوظة الأولى التي يخرج بها القارئ حين ينهي فقرات الوصف المتقدم أن المقرر الدراسي بالجامعة لا يخرج عن مضمون سلسلة منشورات «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» وبخاصة كتابات د. طه جابر العلواني عن القرآن وطرق فهمه. وربما يرجع ذلك إلى أن جميع أعضاء هيئة التدريس الذين قدمتهم دليل الجامعة لا يوجد من بينهم من عرف عنه التخصص في الدراسات القرآنية، رغم أن من بينهم من يتم استدعاؤهم من عدد من الدول الإسلامية كمصر...

على أنه تنبغي الإشارة - في الأخير - إلى أن هذه الجامعة التي افتتحت عام ١٩٩٦ في هرندن (فرجينيا) برئاسة د. العلواني تحولت إلى «جامعة قرطبة» في أشبورن (فرجينيا) بعد الأحداث التي عاشها د. العلواني في مارس ٢٠٠٢ مع المحققين الأمريكيين التي انتهت بمعادره الولايات المتحدة إلى مصر في نفس العام.

(١) المرجع السابق ص ٤٤.



المبحث الثالث

تطوير البرامج التعليمية ومناهج التدريس بمؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط وأثر ذلك على الدراسات القرآنية

يرجع تأسيس «دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا» بالرباط إلى عام ١٩٦٧م، وكان الإشراف على مناهجها البيداغوجية تابعاً لمديرية التعليم العالي في حين كانت تابعة إدارياً ومالياً للديوان الملكي، وفي سنة ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) تقرر إعادة تنظيم المؤسسة بوضعها تحت الإشراف الكامل لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

المطلب الأول: سياق إزالت التنظيم الجديد للدراسة بالمؤسسة:

خلال سنة ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) نظمت دار الحديث الحسنية سلسلة من اللقاءات الشهرية، دعت عددًا من الأساتذة من ذوي التجربة للإسهام فيها، كان موضوعها «التكوين في مؤسسات الدراسات الإسلامية»،

وكانت هذه اللقاءات عبارة عن حلقات دراسية متخصصة لمناقشة ما ينبغي أن يكون عليه تدريس العلوم الشرعية في مرحلة الدراسات العليا، تنطلق كل حلقة من محاضرة رئيسة يلقيها في كل شهر أحد الأساتذة الذين تم اختيارهم لهذه الغاية، ثم تعقبها مناقشة^(١).

وبالرجوع إلى الموضوعات التي دارت عليها تلك اللقاءات الشهرية، وهي منشورة في العدد الأول من مجلة «الواضحة» التي تصدرها المؤسسة، فإننا نلاحظ توجهين اثنين بрезا في تصور ما ينبغي أن يكون عليه تدريس العلوم الشرعية:

الأول: وهو الغالب يرى بأن التغيرات الموجودة في النظام الحالي يجب تقويمها، عند إعادة صياغة برنامج الدراسة، وهذا هو التوجه الذي يدعوه إليه المتخصصون في العلوم الشرعية المشاركون في تلك اللقاءات.

التجه الثاني: لا يتصور جدوى لإعادة التنظيم إلا بإضافة مواد - غير شرعية - كالفلسفة والعلوم الإنسانية واللغات الأجنبية الحية والميتة...، وكان هذا التوجه محدوداً بين أقلية من المشاركين في تلك اللقاءات، إلا أنه كان هو المطلوب.

(١) من الأبحاث التي ألقىت في هذه الحلقات:

- «تغيرات منهجية في منهج التكوين في مؤسسات الدراسات الإسلامية» د. محمد جميل.
- «العلوم الشرعية بين المدارسة والممارسة»، د. أحمد الريسيوني.
- «الدراسات الإسلامية بين الحاضر وأمال المستقبل»، د. محمد بلبيشير.
- الاجتهاد بين الواقع والأمال، د. الحسين أيت سعيد...

وبتتبع المقالات الافتتاحية لأعداد مجلة «الواضحة» التي يحررها مدير دار الحديث بعد تلك اللقاءات تطالعنا دعوة عريضة تنتصر للتوجه الثاني ، ففي العدد الثالث من «الواضحة» الصادر عام ٢٠٠٥م نقرأ في افتتاحيته عن دواعي التفكير لإعادة تنظيم الدراسة قول مدير المؤسسة أنه أصبح مطلوباً إضافة «مجالات معرفية وفلسفية ظلت شبه غائبة في الدراسات الإسلامية ، وفي مقدمتها علم اللاهوت وما يرتبط به من فلسفة الدين وتاريخ الأديان ، فضلاً عن العلوم الاجتماعية... تقدم غيرنا كثيراً في إضافة هذه المجالات إلى حقل المعرفة الدينية ، وكانت لذلك نتائج استفادت منها هذه المعرفة وأفادت ، وقد أضحت المواجهة لازمة يفرضها أننا جزء من العالم ، فيجب أن نشاركه العلم بكل الأفكار المعرفية التي يطرحها للمناقشة...»^(١).

وفي أعقاب البدء بإنزال التنظيم الجديد للدراسة نقرأ في افتتاحية العدد الرابع من «الواضحة» الصادر ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م بقلم المدير : «بعد تغيير نظام التكوين في المؤسسة ، هذا التغيير الذي تجاوز المألوف في المؤسسات المماثلة ، فأطّال سنوات الدراسة وأضاف إلى مواد التخصص التقليدية مواد أخرى ، مثل : العلوم العقلية والاجتماعية وتاريخ الأديان والمقارنة بينها ، فضلاً عن اللغات الحية منها والقديمة. لقد كانت هذه العلوم والمعارف المضافة تصنف خارج العلوم الشرعية ، ولم يكن تعلمها مرغوباً فيه إلى أن تبين خطأ التصنيف المتبعة ، وتأكد

(١) مجلة الواضحة ، العدد ٣ ص ١٤٢٦ سنة ١٤٠٥هـ ٢٠٠٥م ، ووضوح الكلام يعني عن التعليق.

أن المواد المضافة تخرج الطالب من العزلة الفكرية التي كان تفرضها عليه حدود المعرفة التي تلقاها ونمط أسلوب تلقينها إياه^(١).

المطلب الثاني : مسار إعادة التنظيم بهندسة بيداغوجية أمريكية :

السياق السابق أظهر أن المسار الذي عاشته جامعة الزيتونة في تونس بدءاً من ١٩٩٠م قد انتقل إلى دار الحديث بالمغرب آنذاك ، لكن مع فارق جوهري هو أن المشرفين على الزيتونة اختاروا الأنماذج الفرنسية في تدريس علوم الدين ، أما المشرفون على دار الحديث فقد ارتأوا اقتباس الأنماذج الأمريكي.

و جاء هذا المسار في جانبه التطبيقي متسلسلاً وبعد سنة من صدور التنظيم الجديد للمؤسسة في أواخر عام ٢٠٠٥م عين لتنزيله أمريكي من أصل إيراني كان حديث عهد بالخروج من هارفارد هو د. كامبيز غانية بصيرري Kambiz Ghania Bassiri الذي تمت استعارته بعقد من قسم الأديان بجامعة ريد Reed Collège في بورتلاند بالولايات المتحدة^(٢).

ويظهر أن كامبيز Kambiz جاء جاهزاً إذ عقب فترة وجيزة قضاها في منصبه الجديد بالدار دعا إلى ندوة مغلقة كان موضوعها «البحث عن سبل تطوير البرامج التعليمية ومناهج التدريس بمؤسسة دار الحديث

(١) مجلة الواضحة العدد الرابع ص ١٣ ، عام ٢٠٠٨م.

(٢) حصل كامبيز على الدكتوراه من هارفارد عام ٢٠٠٣م ، ورسالته لا صلة لها بالعلوم الشرعية إذ كان موضوعها عن «تاريخ المسلمين في الولايات المتحدة»، عمل فترة قصيرة بجامعة ريد ، وفي السنة الجامعية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ عين في منصب «مدير الشؤون الأكademie» بمؤسسة دار الحديث التي غادرها آخر نفس السنة تحت ضغط الرأي العام ليعود أدراجه إلى ريد التي يعمل فيها حتى الآن بعد أداء الوظيفة التي انتدب إليها.

الحسنية» انعقدت في مراكش خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ فبراير ٢٠٠٧م اشتغلت بأربع ورشات:

- ورشة العلوم الشرعية.
- ورشة العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- ورشة الأديان المقارنة.
- ورشة الفكر والتاريخ الإسلامي.

ووصيات هذه الندوة التي استدعي إليها مشاركون محدودون من الولايات المتحدة وباكسنستان ومصر بالإضافة إلى خمسة مغاربة لم يعلن عنها اعتباراً لطبيعة تنظيمها المغلقة^(١).

المطلب الثالث: التخصصات المفتوحة بالمؤسسة بعد إعادة التنظيم:

تبعاً للقانون المنظم الصادر في ١٨ رجب ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥/٨/١٤) فإن التكوين بالمؤسسة ينظم في سلكين: - البكالوريوس (الإجازة)، والدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).

ويهدف - تبعاً للمادة ١٦ من القانون السالف - إلى «تكوين الطالب تكويناً علمياً متخصصاً في مجال علوم الدين... كما يهدف إلى تكوينه تكويناً متيناً في مجال اللغة العربية وعلومها واللغات الأجنبية، بما فيها اللغات الشرقية القديمة، وتمكينه من المعرفة الدقيقة بتاريخ الأديان

(١) اعتمدت في المعطيات على ما نقلته وسائل الإعلام في حينه عن المشرفين عن الندوة المغلقة.



المقارن وبالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية
الحديثة»^(١).

وتسلم المؤسسة الشهادات التالية:

- الإجازة (البكالوريوس) في علوم الدين.
- شهادة التبريز (تمهيدي الماجستير) في الدراسات الإسلامية العليا.
- شهادة التأهيل (الماجستير) في الدراسات الإسلامية العليا.
- شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية العليا^(٢).

وسيقتصر الكلام على مرحلة الماجستير فقط، التي يظهر أن المؤسسة درجت فيها على أثر أقسام الدين في الجامعة الأمريكية، فجعلت التخصص في هذه المرحلة عاماً في «الدراسات الإسلامية» خلافاً لما كان عليه حالها سابقاً، حيث كان فيها تخصص القرآن والحديث مستقلاً عن تخصص الفقه والأصول، وتستغرق فترة الدراسة ستة وثلاثين أسبوعاً في العام، وثمانية عشر أسبوعاً في الفصل الدراسي^(٣).

(١) من التحديات التي واجهت إعادة التنظيم صعوباتان كثيرتان:
الأولى: كيف يمكن تكوين الطالب «تكويننا متيناً» في هذه المعارف التي لا يجمع بينها جامع؟؟

والثانية: من أين للمؤسسة بتدبير طاقم أساتذة أكفاء في جميع تلك التخصصات، والحال أنها لا تتبع لأية جامعة؟

المادة الأولى من المرسوم ١٣١٦ في ١٤ شعبان ١٤٢٦هـ(٢٠٠٥/٩/١٩).

المادة ٣ من القرار ٠٨ - ٩٣٠ بتاريخ ١٢ ذي القعدة ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨/١١/١١) م)

المنظم لبرامج التكوين ونظام الدراسات والامتحانات بمؤسسة دار الحديث، كما ينظم سلك التأهيل (الماجستير) خلال ستين في ستة عشر وحدة، أربع وحدات في =

المطلب الرابع : نظام الاعتماد الأكاديمي ونصيب الدراسات القرآنية من الوعاء الدراسي :

خلافاً للأنظمة المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي التي تشتمل بنظام الفصول الدراسية التي تقتضي خصوص التكوينات الجامعية للاعتماد الأكاديمي الذي تشرف عليه في الجامعات المغربية «اللجنة الوطنية للاعتماد والتقييم» فإن مؤسسة دار الحديث شكلت استثناء من ذلك.

فالمادة السابعة من القرار ٠٨ - ٩٣٠ المنظم لبرامج التكوين ونظام الدراسة بها أعطت للمجلس الداخلي لدار الحديث سلطة تحديد المسالك والفصول الدراسية والوحدات والمواد ومضمونها وعدد الساعات، على أن يحيل ذلك على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

كما نجد المادة السابعة والثلاثين من نفس القانون تنص على أنه «يلزم كل أستاذ من الأساتذة المكلفين بالتدريس بالمؤسسة بإيداع نسخة من البرنامج الدراسي المفصل الخاص بالمادة أو المواد المكلف بها لدى إدارة المؤسسة».

وهذا يعني أن المؤسسة لا تعمل في مسألة الاعتماد بالنظام الأمريكي الذي يفرض الحصول على الاعتماد القبلي، كما لا تخضع لنظام طلب الاعتماد المعمول به في الجامعة المغربية، وهذا من تبعات

= كل فصل من الفصول الأربع الدراسية قبل إعداد رسالة التخرج (٢٧). المادة ٦ و ١٤ من القرار السالف.

استقلالها عن مديرية التعليم العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المغربية.

أما بالنسبة للمواد المقررة في سلك الماجستير (السلك التأهيلي) ونصيب الدراسات القرآنية منها فبحكم عدم وقوفي على دليل للدراسات العليا بالمؤسسة وعدم وجود وثيقة ذلك بالموقع الرسمي للمؤسسة، فسيكون المعتمد هو جدول الحصص الدراسية للفصلين الأول والثالث لعام ٢٠١٤ م.

فمواد الفصل الأول تنقسم إلى مجالات أربعة:

المجال الأول - العلوم الشرعية: هي القرآن والحديث وأصول الفقه والتعليق الفقهي والسيرة النبوية.

المجال الثاني - اللغات: هي العربية والفرنسية والإنجليزية.

المجال الثالث - علم الكلام والحوار بين الأديان.

المجال الرابع - علم النفس والاقتصاد.

والوعاء الزمني للدراسة أربعة وعشرون ساعة، نصيب الدراسات القرآنية منها ساعتان في الأسبوع.

أما مواد الفصل الثالث فتنقسم إلى مجالات أربعة أيضاً:

المجال الأول - العلوم الشرعية: هي القرآن والحديث والتعليق الفقهي وعلم أصول الفقه.

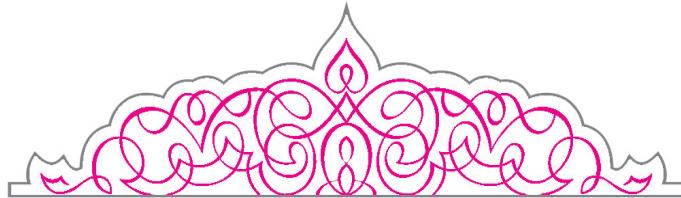
المجال الثاني - اللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية.

المجال الثالث - العلوم الإنسانية: علم النفس وعلم الاجتماع.

المجال الرابع - الفلسفة.

والوعاء الزمني للدراسة اثنان وعشرون ساعة، نصيب الدراسات القرآنية منها ساعتان.

مع ملحوظة أن المادة سميت في جدول الحصص المعلن عنه «القرآن» دون توصيف للمجال الدراسي المراد من بين مختلف مجالات الدرس القرآني.



الفصل الثاني

تقويم الاستفادة من بيداغوجيا التعليم الجامعي الغربي في مجال الدراسات القرآنية من خلال الأنماذج

عرض الفصل السابق لتجربتي في مجال تنزيل الهندسة البيداغوجية الغربية ضمن البرامج التعليمية الجامعية المعنية بالدراسات الإسلامية في مرحلة الماجستير، وكان الغرض من وراء ذلك بيان انعكاسها على تدريس القرآن، وهذه الدراسة التقويمية سترتكز في التقويم على العناصر التالية:

- ١ - وضوح أهداف التكوين في الأنماذج أو اضطرابها.
- ٢ - مدى تمثل بيداغوجيا التعليم العالي الغربي.
- ٣ - اللغات الأجنبية بين التعليم والتقليل.
- ٤ - حدود الحاجة إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية والفلسفة.

و قبل ذلك يجب التنويه بأمررين يخصان تدريس الدين في تجربة الجامعة الأمريكية هما :



الأول: أن التدريس الأكاديمي لمقررات الدين بهذه الجامعة هو تعليم مندمج ضمن الفنون الليبرالية The academic study of religion is an integral part of the liberal arts كما تؤكد على ذلك مثلاً جامعة ريد REED في صدر صفحتها الإلكترونية، ويقتضي ذلك أن يكون للطالب كامل الحرية في اختيار تخصص الدراسة، ثم يجب عليه أن يتحمل رسومها حتى لا يتهاون فيها، وهذا ما لا يستحضره من يكتفي بتقليل التجربة^(١).

الامر الثاني: أن الإفادة من مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية يكون في مجال فهم وتفسير الظواهر أو السلوكيات الدينية، وليس في مجال تفسير النصوص الدينية كما يعتقد كثير من المقلدة.

وسيتم تحرير هذا المبحث على شكل دراسة مقارنة بين الأنماذجين السابقين، مع إبراز مدى استفادة كل منهما من البيداغوجيا الغربية وأثر ذلك على الدراسات القرآنية.

أولاً: وضوح أهداف التكوين في الأنماذجين أو اضطرابها:

القصد بذلك أنه إذا كان من يصوغ الأهداف ثم من ينقلها من النظري إلى التطبيقي كلهم يحسنون تصور هذه الأهداف أثمر التكوين ما يرجى منه...، أما إذا كان من يصوغها مجرد ناقل مقلد وقد لا يفقه

(١) لعله مما يهدم هذا المبدأ الليبرالي أن نجد منحة طلبة دار الحديث أعلى من منحة الدراسة بالجامعات المغربية لإغرائهم بالترشح لها وهذا يؤثر على حرية اختيارهم، ثم إنهم قبل الحصول عليها يوقعون التزاماً بالمواظبة وإلا طولبوا بإرجاع مبالغ المنحة، وهذا النوع من المواظبة لا ينفي التهاون في الدراسة.

ما ينقل أو يفقه بعضه، وكان من يتولى التطبيق لا يفقه سوى التنفيذ الحرفي على طريقة تلقي التعليمات والأوامر فإن ذلك يورث اضطراباً في أهداف التكوين، ثم ينعكس في مجال المكتسبات المعرفية والسلوكية التي يرجى تحقيقها.

١ - إذا نظرنا إلى أهداف التكوين في «جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية» حين نقرأ في دليلها أنها تريد «أن تكون حلقة فكرية ومنهجية تركز على البنى النظرية والمعرفية للعلوم الإسلامية والاجتماعية معًا ومصادرها وظروف نشأتها وتجلياتها الحضارية، وتحاول البحث في النماذج المعرفية لكل من هذه العلوم تلتمس بذلك طريقاً معرفياً للتفاهم والتفاعل والتعاطف بين المجالين اللذين لا يمكن الاستغناء عن أي منهما بالنسبة للإنسان، سواء كان شرقياً أو غربياً»^(١).

نجد أن صياغة الأهداف بهذه الأسلوب تبين توجه الجامعة في مجال الدراسات القرآنية، كما تفسر محتوى المقرر الذي تقدم:

أ - فمن جهة محتوى المقرر فهو مغرق في مباحث علوم القرآن من أسباب النزول والتنجيم وجامع المصحف... وغيرها من المباحث التي تدرس في الثانوي ويعمق تدرسيتها في الفصول الأولى من الجامعة وليس في مرحلة الماجستير.

ب - ومن جهة ثانية وهذه الجامعة تغلب التناول الفكري التجريدي للقرآن على الاهتمام أيضاً بهدي القرآن في أمور الحياة الإنسانية انطلاقاً من أحكامه الشرعية، يبرز هذا الميل الفكري



بجلاء حين يقول الدليل فيما بعد: «... تلك باختصار رسالة الجامعة التي تتبعها تحقيقها عبر مقرراتها الدراسية وأنشطتها العلمية ومنتشراتها، وهي أهداف تجمعها فلسفة (الجمع بين القراءتين) قراءة الوحي وقراءة الكون قراءة إنسانية»^(١).

٢ - وإذا نظرنا إلى أهداف التكوين في «مؤسسة دار الحديث الحسنية» فإن ديباجة القانون المنظم تختصر ذلك في: «... التكوين المتين لعلماء مفكرين متنورين، يجمعون بين المعرفة المعمقة بعلوم الإسلام والدرأية بمناهجها، وبين الانفتاح على الحوار والتفاعل مع مختلف العلوم الإنسانية، والتعايش مع قيم الفكر الإنساني في أنبيل مقاصده، والتمكن من لغة التواصل معه أخذًا وعطاء...».

وهذه الأهداف تقرر ما لا سبيل إلى إدراكه في الواقع، فإذا كان في حكم المستحيل أن تكون للمرء القدرة على الجمع بين المعرفة المعمقة بالعلوم الإسلامية جميًعاً وهذا صعب المنال إلا على من وفقه الله، فكيف بإضافة العلوم الإنسانية بتشعباتها (علم النفس والاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجيا) والتفاعل معها؟ ثم كيف نطلب من هذا المتخصص أن يتمكن فضلاً عن ذلك من التمكن من لغة التواصل مع قيم الفكر الإنساني؟؟

والخلاصة أنه إذا كانت أهداف التكوين في المؤسسة الأولى يشوبها الاضطراب خاصة فيما يتعلق بأهداف دراسة القرآن وبخاصة حين تكلمت عن ما اصطلح عليه بـ«الجمع بين القراءتين»، فإن من صاغ

(١) دليل الدراسات العليا ص ١١.

الأهداف في المؤسسة الثانية لم يستطع تصورها فأبعد النجعة كثيراً... لأنه لا يدرك اتساع العلوم الشرعية...، كما أنه ظن أن تحصيل المعرفة بالعلوم الإنسانية تكفي فيه دراسة بعض المقدمات النظرية أو المداخل العامة القصيرة ليحصل بذلك التفاعل المنشود.

ثانياً : مدى تمثل بيداغوجيا التعليم الجامعي الغربي :

التجربتان السابقتان نهلتا - ظاهراً - من معين البيداغوجيا الجامعية الأمريكية بطرق مختلفة ، لكن تمثل تلك البيداغوجيا اختلف في التجربتين ، وبالنسبة «للجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية» فبحكم أنها محتاجة للحصول على الاعتماد الأكاديمي الأمريكي فإنها استطاعت من الناحية الشكلية تمثل تلك البيداغوجيا من جهة المواد المقررة في التدريس الجامعي للدين ، ومن جهة الوعاء الزمني للدراسة ، ومن جهة الهيئات المشرفة على الشؤون الأكademie ، لكن العقبة التي ظهرت أنها واجهتها هي الحصول في الولايات المتحدة على أساتذة متخصصين ، إذ أن أغلب أساتذتها المتعاقدين يحملون درجة الدكتوراه في الحقوق وتخصصهم في العلوم السياسية ، بل رغم أن الجامعة تعتبر متخصصة في العلوم الإسلامية والاجتماعية فإنها لم تضمن لنفسها متخصصين في علم الاجتماع على كثريتهم في الولايات المتحدة ، والراجح أن السبب المادي وراء ذلك ؟ وترتب عليه أن المؤسسة خلال الفترة القصيرة التي عملت فيها اقتنعت بالاقتصار على تكوين رئيس من بين التكوينات التي اقترحها دليلها هو شهادة «ماجستير في الإمامة» إلى أن انتهى أمرها كما تقدم.

أما بالنسبة للمؤسسة الثانية فرغم تعيين أستاذ أمريكي مديرًا للشؤون



الأكاديمية لأجل الإشراف على إعادة تنظيمها، فبحكم ضعف خبرته اعتبرًا لحداثة عمله بالجامعة ثم لكونه أعمجيًّا لم يقدم شيئاً ذا بال... سواء في صياغة المساقات الدراسية أو تحديد مواد التخصص أو ضبط الأوعية الزمنية التي تتطلبها الهندسة البيداغوجية الأمريكية، وزاد الطين بلة أن الدراسة في دار الحديث بالعربية التي لا يعتبر هذا المدير من الأكفاء فيها.

وبالرغم من أن المادة الثانية عشرة من القانون المنظم للمؤسسة (١٥٩ / ١٠٥) سمحت بأن يضم مجلسها العلمي «شخصيات من جنسية أجنبية» سيرًا على نهج «الانفتاح والتعايش مع قيم الفكر الإنساني»...، فإن واضعي هذا القانون - الذي يعتبر الإطار النظري - لم يدخلوا في الحسبان أن الشخصيات الأكاديمية الغربية التي يمكن أن يعنيها الأمر (خاصة في الولايات المتحدة) لا يهمها الإيواء الفاخر وحسن الضيافة بقدر ما تسؤال عن درجة تصنيف المؤسسة على الصعيد العالمي... ولذلك لم تعلن أسماء المشاركين الأمريكيين في ندوة تطوير برامجها السابقة.

وترتب على ذلك أن مؤسسة دار الحديث الحسينية صارت منبتة، لا هي تمثلت الأنموذج الأمريكي في دراسة الدين، ولا هي أبقت على مكانتها حين كان بها أساتذة مغاربة وآخرين من أرض الكنانة وبلاد الشام، وقصدتها طلبة كثر من المشرق العربي لأجل الدراسة الشرعية.

ثالثاً : اللغات الأجنبية بين التعليم والتقليد :

النظام البيداغوجي لأقسام تدريس الدين في الجامعة الغربية يعتبر الكفاءة في عدد من اللغات مطلباً للالتحاق ببرنامج الماجستير، لكنه يتعامل مع هذا المطلب من ثلاث زوايا :

الأولى: تحديد اللغات الحية المطلوبة شرقية كانت أم غربية.

الثانية: تحديد اللغات القديمة المطلوبة، سامية كانت أم لاتينية.

الثالثة: تحديد معيار الكفاءة المطلوبة.

في بالنسبة للغات الغربية الحية فهي غالباً تتعلق بلغة التدريس: الإنجليزية أو الألمانية أو الفرنسية...

أما اللغات الشرقية الحية فهي غالباً: العربية والعبرية والفارسية والتركية....

أما اللغات السامية القديمة فهي مثلاً: السريانية والأرمية والكنعانية...

أما اللغة اللاتينية فالمراد بها: اللاتينية الكلاسيكية ثم الرومانية.

وتفرض البيداغوجية الغربية أن طبيعة التخصص هي التي تتحكم بالدرجة الأولى في تحديد ما يطلب من هذه اللغات، فنجد تخصص اللاهوت اليهودي - مثلاً - يشترط بالإضافة إلى العبرية مستوى معين في الأرمية لصلتها للتوراة القديمة، وتحصص اللاهوت المسيحي تشترط فيه أساساً العبرية واللاتينية، لأن العبرية كتبت بها التوراة، واللاتينية كتبت بها الأنجليل القديمة...

أما بالنسبة لمعيار الكفاءة في اللغة، فالغالب على أقسام تدريس الدين أن تطلب تكويناً سابقاً في معاهد مستقلة متخصصة في «الآداب واللغات والحضارات الشرقية» وفي «مدارس اللغات» إما داخل نفس الجامعة أو خارجها مع مستوى أكاديمي معترف به.

ثم إن هذه المعاهد والمدارس لا تعمل بطريقة التلقين، بل تعتمد



أساليب ديداكتيكية حديثة في تحصيل اللغة الثانية والثالثة مع خبرة في التعامل مع النصوص القديمة بهذه اللغات...

وتبعاً لذلك فالمساقات الدراسية بأقسام الدين يطغى عليها التخصص؛ لأن اللغات يجب اكتسابها قبل ولو ج التكوين.

١ - وبالنسبة «للجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية» فبحكم خصوصيتها للاعتماد الأكاديمي الأمريكي فإننا نجد دليلاً ينص على ما يلي : «تعتبر الكفاءة في كل من اللغتين العربية والإنجليزية متطلباً سابقاً للالتحاق ببرنامج ماجستير الآداب ، ويشترط أن يكون مستوى الطالب في اللغة الإنجليزية بدرجة تجعل الطالب قادرًا على أداء أعماله البحثية والكتابية بمستوى أكاديمي مرتفع ، كما أن مستوى إجادة اللغة العربية يجب أن يصل إلى مستوى يجعل الطالب قادرًا على قراءة النصوص والمصادر العربية وعمل الأبحاث بهذه اللغة...»^(١).

وتبعاً لذلك فلا نجد مساقات في اللغة بالنسبة لماجستير الدراسات الإسلامية والإمامية.

٢ - في المقابل نجد مؤسسة دار الحديث الحسينية تخصص ربع الوعاء الزمني الدراسي للغات: العربية والفرنسية والإنجليزية على اعتبار أن اللغات الأجنبية هي التي ستحقق هدف «التعايش مع قيم الفكر الإنساني والتمكن من لغة التواصل معهأخذًا وعطاء...».

وبالرجوع إلى النصوص المنظمة للمؤسسة لا نجد لها تولي اهتماماً

(١) دليل الدراسات العليا ص ٦٧ - ٦٨.

للاسلوب الديداكتيكية في تحصيل اللغة، بل تدرسها بطريقة التلقين كما يصنع مع المبتدئين...، ومما يدخل في «التيه» عن الأهداف المقررة أن طريقة التدريس لا تؤهل حتى للتعامل مع التراث الاستشرافي المتخصص في الدراسات الإسلامية المكتوب باللغات الأوربية الحية، فبالأحرى أن تؤهل للتواصل مع الفكر الإنساني...^(١).

والأدهى أن يتقرر تدريس اللغة اللاتينية في دار الحديث إلى حدود سنة ٢٠١٠م، مع العلم بأن تدريسها في معاهد اللاهوت يرتبط بما سبق من كون الأنجليل القديمة كتبت بهذه اللغة، والظاهر أن تدريس هذه اللغة في دار الحديث وفي الزيتونة قبلها إنما هو من باب التقليد المشوه للدراسات اللاهوتية بالغرب^(٢).

(١) درج المستشرقون في كتاباتهم على إدخال تعديلات على رسم عدد من الحروف اللاتينية مراعاة للتركيب الصوتي vocalisme لعدد من الحروف العربية التي لا يوجد مقابلها في اللغات اللاتينية، فحرف a يقابل الهمزة، وحرف a قبله فاصلة مقلوبة يقابل حرف العين، وحرف s يقابل السين، وإذا كانت تحته نقطة أصبح صاداً، وحرف s فوقه نصف دائرة مقلوبة ينطق حرف «ش»، وخط صغير تحت أي حرف لاتيني يراد به المد وهكذا... والذي يجهل ذلك يقرأ «عاصم» مثلاً بـ«أسيم»، ويقرأ ابن العلاء بـ«ابن الألى» كما يقرأ «ورش» بـ«ورس» فلا يفقه مما قرأ شيئاً، وإذا اجتمع في الاسم حرفان اختلف تركيبهما الصوتي جاءت قراءتهما مهزلة، فالاصمعي الذي يكتب بالصاد والعين يقرأ بـ«الأسمي» وهكذا، على أن الذي يدرس اللغات الأوربية بطريقة التلقين لا يفقه شيئاً من ذلك، ولا يفتح على الدراسات الإسلامية في هذه اللغات، فبالأحرى الانفتاح على الفكر الإنساني.

(٢) كان تدريسها بدار الحديث عن طريق استعارة موظفة بالمعهد الفرنسي بالرباط التي كان مستواها ابتدائياً في هذه اللغة ثم تقرر الاستغناء عن ذلك لتعذر إيجاد مدرس.

رابعاً : حدود الحاجة إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية :

هذه العلوم متعددة ومتشعبه، حتى المتخصصين فيها يكتفون بمجال واحد منها، كعلم التاريخ أو علم الاجتماع أو علم النفس أو علم الانثروبولوجيا، ولا يجمعون بينها كلها لشساعة المجالات التي تهتم بها؛ أما موضوع دراستها فهو: المجتمع وعلاقات الأفراد داخله.

ولما توسع كل واحد من هذه العلوم أصبح كل فرع منه يدرس بحد ذاته، وفي سياق هذا التوسيع ظهرت فروع تهتم بالدين، ما لبثت أن أصبحت معتمدة في مجال دراسة اللاهوت في الجامعة الغربية، خاصة وأن هذه العلوم تفيد في فهم وتفسير كثير من ظواهر التدين، وهنا ظهر ما يصطلح عليه بـ«علم الاجتماع الديني» الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الدين ونظم المجتمع، و«الأنثروبولوجيا الدينية» التي تهتم بالبيئة القديمة التي ظهرت فيها الدين، و«تاريخ الأديان» الذي يعني بظهور مختلف العقائد الدينية...

وبالنسبة لجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية فإن الاهتمام بهذه العلوم كان محدوداً جداً ومنحصراً في تخصص «التاريخ»، و«العلوم السياسية» دون تخصص «العلوم الشرعية»، ولعل السبب وراء ذلك افتقار الجامعة إلى متخصصين كما تقدم.

أما بالنسبة لمؤسسة دار الحديث الحسينية فتدريس هذه العلوم يقتصر على مداخل عامة، لذلك حتى في جداول الحصص الدراسية لمرحلة الماجستير فإننا نجد مثلاً مادة «علم الاجتماع» عوض «علم الاجتماع الديني»، ومادة «علم النفس» عوض «علم النفس الديني» أو «علم

النفس التربوي»... ويظهر أن الذهول عن الأهداف المقررة لتدريس هذه المواد قاد إلى تفريغ تدريسها في مداخل عامة...، فلا الطالب درس علمًا من العلوم الإنسانية وتخصص فيه، ولا هو فهم علاقة هذه العلوم بالتخصصات الشرعية، ولا هو تفرغ للعلوم الشرعية.

على أنه تنبغي الإشارة إلى أن أكثر ما اشتهرت هذه العلوم بالغرب في مجال دراسة «ظاهرة الدين» في المجتمعات المختلفة ومنها المجتمعات الإسلامية، حيث اتجهت مراكز الأبحاث الغربية خلال العقود الأخيرة للتركيز على اتجاهات وأنماط الدين في سعي لتفسيرها وفهمها أحياناً أو تشويهها وإثارة الرأي العام ضدها في أحيان كثيرة أخرى... وأشد ما تم التركيز على تفسيره مما يصطلاح عليه بـ«السلوك الديني» الاجتماع لصلة الجماعة والحجاب الشرعي وشعيرة الأضحية وغيرها من الأحكام التي يأنف الغربيون من حرص المسلمين عليها حتى في بلاد الإسلام .

وقد اتجه كثير من الحداثيين إلى الدعوة لتطبيق هذه العلوم في مجال فهم نصوص الوحي، وهذا من الخطأ الفاحش البين، لأنها باعتبارها علومًا إنسانية أو اجتماعية إنما تدرس «السلوك الديني» الذي يرجع إلى الإنسان^(١).

وليس النصوص الدينية التي مصدرها الوحي، وكان الغرض من

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى دراسة بالفرنسية عن «التعليم الديني وتعليم الدين، ضمن ندوة: كيف يدرس الدين اليوم».

Mirielle Estivalezes;Enseignement religieux/ Enseignement des religions le problème en France;p13.



تلك الدعوة المناداة بإحلالها مكان القواعد العلمية المقررة في تفسير النصوص الشرعية بغية نقض ما تدل عليه من أحكام الحلال والحرام . والذي يظهر أن الدعوة المعاصرة إلى استعارة العلوم الإنسانية والاجتماعية كانت بغرض التوسل بها لنقض قواعد تفسير نصوص الوحي من الكتاب والسنة ، وهو ما أصبح ينادي به علانية... ، ففي مقالة بعنوان «أولويات الإصلاح وضوابطه» لمدير دار الحديث الحسينية قال مستدركا بزعمه على الإمام الشافعي ومحدداً ما سماه «معالم النظام المرغوب فيه للتفسير والتطبيق»: «...التفسير هو مصدر كل هذه المشاكل إذا غاب عنه النظام وتحكمت فيه الفوضى ، وهو الحل لها متى ضبط بنظام يتفق عليه المجتمع ويحترمه. للقارئ أن يقول: ألم يضع الإمام الشافعي رحمه الله في القرن الثاني نظاماً لتفسير النصوص ما يزال قائماً إلى الآن في مؤسساتنا التعليمية بعنوان: «أصول الفقه»؟ الجواب : نعم ، لكن ذلك النظام كان في حاجة إلى تدارك ثغراته التي أفرزها التطبيق... حاول الأقدمون تفادي بعض سلبيات هذه الثغرات بفرض المذهبية وإنهاe الاجتهاد ، لكن واقعنا الحالي لا يعالجها منع الاجتهاد ولا تطبيقه بالمواصفات التي يحددها له أصول الفقه ، وإنما يفرض البحث عن نظام للتفسير قادر على تحقيق الاستقرار وتوفير وسائل مواصلة الحياة والبناء...»^(١) .

(١) أحمد الخميسي ، أوليات الإصلاح وضوابطه ، مجلة الواضحة ، العدد ٣ عام ١٤٢٦ هـ ص ٣٨ - ٣٩ ، وللإشارة فالشخص الأصلي للمدير أحمد الخميسي هو الحقوق.



خاتمة الدراسة

أضحت للهندسة البيداغوجية الغربية في مجال تدریس الدين جاذبية خاصة في العالم العربي، ولم تكن هذه الجاذبية ناتجة عن ريادة في مجال دراسة الأديان هناك، بل كانت - من خلال تطبيقاتها في الوطن العربي - مجرد تقليد لا غير؛ ظهر ذلك من خلال التطبيق.

وأنتج ذلك صوراً مشوهة في مجال الدراسات الإسلامية العليا ناتجة بالخصوص :

- عن سوء فهم هذه الهندسة، حيث يجري اقتباسها من بيئه المدن الجامعية الكبرى ليتم إزالتها في معاهد صغيرة لا تستطيع أن تضمن لطلبتها حتى الحد الأدنى من التأثير الأكاديمي ناهيك عن التدريب.

- اضطراب فهم أهداف هذه الهندسة البيداغوجية حيث يتم اقتباس المواد المقررة بمعزل عن السياق الذي أوجب تدریسها بالجامعة الغربية.

- عدم استيعاب طبيعة الدراسات الشرعية ومنها القرآن، حيث يكون الدافع هو ادعاء مشاركة الآخر في المعرفة الدينية عن طريق التقليد الأعمى.



ورغم حداثة التجارب التي تعرضت لها هذه الدراسة فإن المتأمل في حالها ينبغي بواقعها الراهن... فلا هي استبشرت بتقدم حقيقته، ولا هي أقنعت الناس بجدوى الانخراط في هذا التقليد. وكان الاستنتاج الرئيس الذي خلصت إليه أن استعارة هذه البيداوغوجيا إنما كان لغاية البحث عن وسيلة لنقض أصول وقواعد فهم نصوص الوحي.